من أجل بيئة رقمية دامجة توفر الحماية للأطفال

جواد شعيب
رئيس اللجنة ومقرر الموضوع

يأتي هذا الرأي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار إحالة ذاتية، في سياق يتسم بالاستعمال المفرط لشبكات التواصل الاجتماعي من طرف الأطفال، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية التي تقدمها شبكات التواصل الاجتماعي، فإنها تنطوي على مخاطر مؤكدة بالنسبة للصحة النفسية والجسدية للأطفال وتعزيز نموهم الشخصي والدراسي. وفي هذا الصدد، يقترح هذا الرأي جملة من مداخل العمل من أجل التوفيق بين مزايا التكنولوجيات الرقمية وضرورة حماية الأطفال من المخاطر المحتملة، مع تربيتهم على الاستعمال العقلاني والمسؤول لشبكات التواصل الاجتماعي. وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع خلال دورتها العادية المنعقدة بتاريخ 28 مارس 2024على هذا الرأي.

وتتيح التكنولوجيا الرقمية، في حال استعمالها بشكل ملائم، فرصا مهمة لتعزيز النمو الشخصي للأطفال، وتحفيز ملكاتهم الإبداعية والتعبيرية، وتوسيع آفاقهم المعرفية، كما تتيح التفاعل مع أقرانهم والانخراط في أنشطة تفاعلية وترفيهية متنوعة. ففي سنة 2023، أصبح رواد منصات التواصل الاجتماعي من قبيل فايسبوك، وواتساب، وإنستغرام يُعَدُّون بالملايير عبر العالم. ولا يختلف الأمر بالنسبة للمغرب، إذ يبلغ عدد مستعملي هذه المنصات 21,3 مليون شخص، بمعدل 66 في المائة من الساكنة بمن فيهم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و18 سنة.

إن استعمال التكنولوجيا الرقمية بشكل مفرط وغير ملائم يمكن أن تكون له عواقب وخيمة مؤكدة على الصحة النفسية والجسدية للأطفال. وقد أظهرت دراسات في الموضوع وجود مجموعة من الاضطرابات النفسية والسلوكية الخطيرة الناجمة عن هذه الظاهرة، لا سيما تطور السلوكات الإدمانية والسلوكات العنيفة واضطرابات القلق والانغلاق على الذات والعزلة وإيذاء الذات واضطرابات النوم ومشاكل التركيز والاكتئاب ومحاولات الانتحار.

وعلى الرغم من مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وتوفره على إطار قانوني خاص بحماية الأطفال، تظل الآليات الحالية غير كافية أمام التحديات التي تطرحها المنصات الرقمية. ويؤثر غياب آليات قانونية مؤطرة لاستعمال القاصرين لشبكات التواصل الاجتماعي على ضمان حماية ناجعة ومستدامة في البيئة الرقمية.

وعلى الرغم من وجود العديد من التدابير والمبادرات، فإنها تظل مجزأة وغالباً ما تكون التدخلات بكيفية معزولة عن بعضها دون أن تلتئم ضمن رؤية استراتيجية مشتركة. وتعتبر هذه المقاربة المندمجة أساسية لحماية ناجعة ومستدامة للأطفال في البيئة الرقمية.

فضلا عن ذلك، فقد تبين، من خلال الاطلاع على تقييم مختلف الفاعلين والخبراء الذين تم الإنصات إليهم، أن غياب الوعي لدى الوالدين بخصوص المخاطر المرتبطة باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي ومعرفتهم المحدودة بأدوات الرقابة تساهم في تفاقم العواقب المحتملة لاستعمال الأطفال لشبكات التواصل الاجتماعي.

بناء على هذا التشخيص، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإرساء بيئة رقمية دامجة توفر الحماية للأطفال. ولتحقيق ذلك، يتعين مضافرة جهود التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، بغية رفع التحديات المرتبطة بحماية الأطفال، ولا سيما في المجال الرقمي. وهو ما يستدعي إدماج حماية الأطفال على الأنترنت ضمن أهداف السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة مع تعزيز هذه الأخيرة وتسريع تنزيلها.

في هذا الصدد، من جملة ما يوصي به المجلس:

- ملاءمة الإطار القانوني الوطني مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، لا سيما بما يواكب الديناميات المطردة للبيئة الرقمية. يتعلق الأمر بتوصيف الجرائم المرتكبة على الأنترنت وتوضيح المسؤوليات بالنسبة للمقاولات التكنولوجية والمتعهدين في مجال الاتصالات وتحديد القواعد المؤطرة لاستعمال شبكات التواصل الاجتماعي من طرف الأطفال.
- تحديد سن الرشد الرقمي، أي إرساء السن التي يمكن للطفل الولوج فيها إلى شبكات التواصل الاجتماعي، مع اتخاذ تدابير تقييدية للمنصات، مثل الالتزام برفض تسجيل القاصرين دون موافقة الوالدين.
- تعزيز التعاون بين السلطات العمومية والمنصات الرقمية بغية ضمان تأمين أمثل للفضاء الرقمي لا سيما عبر تحديد بروتوكولات واضحة وسريعة للإبلاغ عن المحتويات غير الملائمة أو الخطيرة ومعالجتها (التحرش الإلكتروني، محتويات عنيفة...).
- استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للكشف بشكل استباقي عن المحتويات غير المناسبة، وتحليل السلوكيات المحفوفة بالمخاطر، وملاءمة رقابة الوالدين بشكل شخصي وضمان ضبط المحتويات الخطيرة بغية ضمان استجابة سريعة وناجعة للتهديدات على وسائل التواصل الاجتماعي.
- إدماج التربية الرقمية في المناهج الدراسية منذ سن مبكرة، مع التركيز على تطوير الروح النقدية والتحقق من المعلومات. وموازاة مع ذلك، تحسيس منتجي المعلومات بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم بخصوص مكافحة الأخبار الزائفة، لا سيما من خلال تنظيم حملات توعية موجهة للوالدين والمستعملين بشأن المخاطر المرتبطة بشبكات التواصل الاجتماعي، مع تشجيع اعتماد آليات لرقابة الوالدين.
- إعداد تقرير سنوي موضوعاتي حول وضعية حماية الطفولة في البيئة الرقمية، وتقييم ما تم إنجازه في هذا المجال، وتقديمه أمام أنظار اللجان المختصة في البرلمان من طرف القطاع الحكومي المكلف بالطفولة.